



الرقم: 3 / 2016

التاريخ: 12 يناير 2016

يهدى الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في جنيف أطيب تحياته إلى
مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان،،

بالإشارة إلى مذكرة مكتب المفوضية السامية بتاريخ 16 نوفمبر 2015 بشأن
رغبة المقرر الخاص المعني بالحق في الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات
الصرف الصحي إبلاغه بمعلومات حول مسألة المساواة بين الجنسين في الحصول على
مياه الشرب والآمنة وخدمات الصرف الصحي، ومعلومات عن التعاون التنموي في
سياق تعزيز حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب والآمنة وخدمات الصرف
الصحي بالاستناد على الاستبيان المرفق بمذكرته.

يود الوفد الإفادة بأن حكومة دولة الكويت ترى بأن معظم ما ورد من تساؤلات في
الاستبيان لا تتوافق مع الوضع القائم في الكويت، وذلك وفقاً للتوضيحات التالية:

لقد حققت دولة الكويت تقدماً مطرداً وإنجازاً كبيراً في مجال توفير المياه على مدى
العقود السابقة واستثمرت أموالاً طائلة في هذا المجال، وأولت الحكومة اهتماماً خاصاً
لتوفير المياه العذبة الصالحة للشرب لتكون في متناول الجميع وتقديمها بأقل سعر
للمستهلك على الرغم من ارتفاع تكاليف الإنتاج، والذي يعتبر أحد أبسط حقوق الإنسان
التي تسعى دولة الكويت لتحقيقها.



يتم إنتاج المياه العذبة عن طريق تحلية مياه البحر باستخدام أحدث التقنيات في هذا المجال، وتعتبر وزارة الكهرباء والماء الجهة المنوط بها توفير المياه العذبة بجودة عالية ومطابقة للمواصفات العالمية بعد معالجتها وفق أفضل الطرق، ورصد نوعيتها من خلال إجراء العديد من الاختبارات الفيزيائية والكيميائية والبكتريولوجية عبر مختبراتها المتخصصة لتغطية جميع مراحل تصنيع المياه بدءاً من محطات التقطير ومجمعات الخلط والضخ والخزانات والأبراج ومحطات التعبئة وشبكات التوزيع الرئيسية والفرعية وصولاً للمستهلك والتأكد من مطابقة نوعية المياه المنتجة لدلائل جودة منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب والقيام بالدراسات والأبحاث الخاصة لمواكبة أية مستجدات في هذا الإطار.

كما تقوم وزارة الكهرباء والماء بتوزيع المياه على جمهور المستهلكين بشكل عادل ومتساوي ولكافة شرائح المجتمع المختلفة (سواء الرجل أو المرأة أو المواطن أو المقيم) وبدون أي تمييز سواء في الحصص أو التعرفة، وتصل حصة الفرد من الاستهلاك العام إلى ما يقارب 0,435 متر مكعب في اليوم، وبمتوسط تعرفة بيع 62 سنت للمتر المكعب الواحد مقارنة بتكلفة الإنتاج التي تصل إلى 8.3 دولار أمريكي المتر المكعب الواحد.

وتغطي شبكة توزيع المياه 100% من مناطق الكويت مما لا يوجد أدنى معاناة للفرد في الحصول على مياه الشرب وذلك لتوافرها بشكل دائم، وباستمرارية تزويد تصل أيضاً إلى نسبة 100%.



كما تجدر الإشارة إلى أن قنوات التواصل بين المستهلك ووزارة الكهرباء والماء مفتوحة لاستفسارات المستهلكين المتعلقة بالمياه والتي تستجيب لها الوزارة بشكل سريع.

وعلى الجانب الآخر تقوم الوزارة بجهود مضمّنية لتوعية وتعريف المستهلك بجهودها لتأمين مياه الشرب وطرق ووسائل ترشيدها والمحافظة عليها من الهدر والتلوث من خلال الإعلام ووسائل التواصل والفعاليات والأنشطة التي تقيمها الوزارة، كما يتم إجراء العديد من المسوحات الميدانية لتعزيز الثقة والتفاعل ما بين المستهلك والوزارة وإبداء الرأي في مستوى الخدمات المقدمة من قطاع المياه.

**High Commissioner for Human Rights Office
Palais des Nations
CH-1211 GENEVE 10**

ج غ ا ب